

بعد رفعه لها من لجنة تقصي الحقائق

## رنا الفارس أحالت تقرير تجمعات مياه الأمطار إلى «نزاهة»

العجمي: جميع الطرق التي تم فرشها بالأسفلت منذ إبريل 2019 حتى اليوم لم تشهد عملية تطاير للحصى



رنا الفارس

أحالت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون البلدية الدكتورة رنا الفارس التقرير النهائي الذي رفعته اللجنة المشكلة بقرار وزاري لتقصي الحقائق بشأن تجمعات مياه الأمطار الأخيرة إلى هيئة مكافحة الفساد «نزاهة». وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة المهندس عبدالله العجمي في بيان صحفي أمس

أنه بعد اطلاع الوزارة على التقرير ودراسة ما جاء فيه قامت باعتماد التوصيات الفنية الواردة فيه وإدخالها حيز التنفيذ. وأضاف العجمي أن التقرير تضمن مجموعة من التوصيات تتعلق بتحديث معايير تصميم شبكات الأمطار للمشاريع

المستقبلية موضحاً أن جميع الطرق التي تم فرشها بالأسفلت وتطويرها منذ إبريل 2019 حتى اليوم لم تشهد عملية تطاير للحصى. وأشار إلى أن الطرق التي شهدت تطاير الحصى هي من الطرق القديمة والتي تقع تحت الضمان التعاقدى أو الضمان

تطوير طرق جميع المحافظات خلال أشهر قليلة بعد الموافقة على المناقصات التي طرحت بداية عام 2020

التي تم طرحها بداية عام 2020 وستشهد جميع محافظات الكويت عملية تطوير خلال الأشهر القليلة المقبلة. وأضاف أن الوزارة ملتزمة بمخاطبة الجهاز المركزي للمناقصات العامة لتطبيق العقوبات على من لا يلتزم بإصلاح تلك الطرق التي تقع تحت الضمان وتنفيذ الأعمال على حساب المقاول.

## المكرد: يضمن لمنتسبي «القوة» الاستقرار الوظيفي أنس الصالح تسلم نسخة من الدليل التنظيمي الخاص بقوة الإطفاء العام



أنس الصالح يتسلم الدليل التنظيمي من المكرد

المراقبات والادارات في جميع القطاعات لخامن التكامل الوظيفي ويكون أكثر جودة وكفاءة وفعالية. من جانبه تقدم الفريق المكرد بالإصالة عن نفسه ونياية عن جميع منتسبي قوة الإطفاء العام إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بوافر الشكر والتقدير لدعمه الكبير الذي حققه رغبة منتسبي «الإطفاء» بإيجاد هيكل تنظيمي متميز يضمن لهم الاستقرار الوظيفي.

والاختصاصات العامة والتفصيلية الجديدة بعد صدور القرار الوزاري رقم "39" لسنة 2020. وأضافت أنه تم اعداد الهيكل الجديد ليواكب تطوير العمل والمهام الوظيفية والميدانية التي تتناسب مع أعضاء قوة الإطفاء العام من العسكريين والمدنيين بعد صدور قانون قوة الإطفاء العام رقم "13" لسنة 2020. وأشارت إلى أن الهيكل الجديد يشمل استحداث ودمج ونقل تبعية بعض الأقسام

التقى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح أمس الاثنين رئيس قوة الإطفاء العام الفريق خالد المكرد ويرافقه نائب رئيس "الإطفاء" لقطاع تنمية الموارد البشرية اللواء محمد الشطي وذلك لتقديم نسخة من الدليل التنظيمي الخاص بقوة الإطفاء لعام 2020. وقالت إدارة العلاقات العامة والإعلام بـ"الإطفاء" في بيان صحفي إن النسخة تتضمن الهيكل التنظيمي

حدد حالات التعذر بعدم توافر أي من وسائل الاتصال المنصوص عليها

## الياسين يصدر قراراً بتنظيم إعلان المتقاضين .. إلكترونياً

وللمعلن إليه أن يحتفظ على ذلك لدى قسم الإعلان المختص خلال يومي عمل تالين من الاستلام. وحدد القرار الحالات التي يعتبر الإعلان الإلكتروني متعذراً كالتالي:

- عدم توافر أي من وسائل الاتصال الإلكتروني المحددة لدى المعلن والمعلن إليه أو أحدهما.
- إذا تعذر استلام المعلن إليه للإعلان أو استلمه بعد المواعيد المقررة لأي سبب - لا يرجع إلى المعلن - بعد محاولة إعلانه إلكترونياً أكثر من مرتين خلال يومي عمل متتاليين، ويثبت ذلك بالشهادة الصادرة من الجهة المعنية.
- إذا نص القانون على معياد حتمي لإتخاذ إجراء يحصل بالإعلان، وتعذر استلام الإعلان بإحدى وسائل الاتصال الإلكترونية المحددة - لأي سبب لا يرجع إلى المعلن - وذلك بعد تكراره مرتين خلال يوم عمل واحد، ويُعد في المعنى، أما في حالة تعذر الإعلان في إحدى الحالات المدنية، فإن المادة الثامنة نصت على وجوبية أن يقوم مندوب الإعلان بالطريق العادي.



نواف الياسين

البيانات الواردة في المادة 8 من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه أو تقرر برابط إلكتروني يحتوي على تلك البيانات». وفيما يخص المادة الرابعة من القرار فقد نصت على وجوبية أن تكون أوراق الإعلان المرسله بأي وسيلة إلكترونية من الوسائل المحددة واضحة وكاملة العدد،

يصدر بتحديد قرار من وزير العدل. كما نصت المادة الثانية من القرار على أنه «يجب على المعلن أن يُضمن الإعلان بيانات وسيلة الاتصال الإلكتروني التي لديه ولدى المعلن إليه، كما نصت المادة الثالثة على وجوبية أن تتضمن الرسالة الخاصة بالإعلان الإلكتروني

للمعلومات المدنية، وفقاً لآخر تحديث لديها أو سبق إنباته في أي مرحلة من مراحل التقاضي، ويعتبر الإعلان منتجاً لأناره من تاريخ وقت استلامه من خلال الخادم الخاص بالتطبيق، وعند الإنكار يُعد بالشهادة الصادرة من الهيئة في هذا الشأن.

أصدر وزير العدل الدكتور نواف الياسين، أمس، قراراً بتنظيم الإعلانات إلكترونياً، إذ نص في مادته الأولى على تحديد الوسائل الإلكترونية التي يصح بها الإعلان الإلكتروني بأي مما يلي:

- 1- تطبيق هويتي لدى المعلن إليه وفقاً للنظام المعتمد لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ويعتبر الإعلان منتجاً لأناره من تاريخ وقت استلامه من خلال الخادم الخاص بالتطبيق، وعند الإنكار يُعد بالشهادة الصادرة من الهيئة في هذا الشأن.
- 2- البريد الإلكتروني للمعلن إليه إذا كان مسجلاً لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ووفقاً لآخر تحديث لديها أو سبق إنباته في أي مرحلة من مراحل التقاضي، ويعتبر الإعلان منتجاً لأناره من تاريخ وقت استلامه من خلال الخادم الخاص بهذا البريد للرسالة الإلكترونية، وعند الإنكار يُعد بالشهادة الصادرة من سجلات وزارة العدل الإلكترونية من واقع بيانات خادم البريد الإلكتروني للمعلن إليه.

3- الرسائل النصية عن طريق الهاتف المحمول (S.M.S) إذا كان مسجلاً لدى الهيئة العامة

## العازمي: الوزير وعد بدعم مطالب النقابة معرفي: لجنة لتسكين الوظائف الإشرافية وتثبيت البدلات في «المواصلات»



الوزير معربة مستقبلاً رئيس وأعضاء نقابة المواصلات

كبرى من الموظفين لكي يقوموا بأعمالهم بكل شفافية وإتقان دون أي تقصير. وأضاف العازمي أن مجلس إدارة النقابة طالب بتثبيت البدلات في شهادة الراتب كما كانت في سابق عهدها للموظفين وصرف المتأخر مستحقها في قطاعات الوزارة المختلفة من المهندسين والفنيين وموظفي الأمن والسلامة، وهو ما وعد الوزير بتحقيقها وسرعة إنجازها لتتري الثور في القريب العاجل بما يخدم العمل وموظفي الوزارة.

وفي ختام اللقاء أثنى الوزير معرفي على حرص أعضاء مجلس إدارة النقابة واهتمامهم بحقوق الموظفين دون انتقاص وسعي النقابة لتحقيق جميع المطالب التي تحقق الاستقرار الوظيفي بما يخدم العمل في الوزارة والتي تهم شريحة

لجنة مختصة للنظر في طلبات الترشح للوظائف الإشرافية الصحافية وإجميع قطاعات الوزارة حتى يتمكن جميع الموظفين الراغبين في التقدم لهذه الوظائف الشاغرة والمستحقين لها حسب شروط ديوان الخدمة المدنية.

وذلك وعد الوزير معرفي بمشاركة النقابة في بعض لجان الوزارة تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة بين الموظفين بكل شفافية وحيادية. ومن هذا المنطلق طالب العازمي باسم مجلس إدارة النقابة بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي لوزارة المواصلات وذلك لإعادة بعض الإدارات ما كانت عليه في السابق لإنجاز المعاملات وتسريع عمل الموظفين في بعض القطاعات المهمة في الوزارة والتي تهم شريحة

أعلن وزير دولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د.عبدالله معرفي استجابته الفورية لعدد من المطالب لنقابة العاملين بمواصلات وفي مقدمتها تشكيل لجنة لتسكين الوظائف الإشرافية الشاغرة وتثبيت البدلات في شهادة الراتب.

جاء ذلك خلال استقبال الوزير معرفي لوفد نقابة العاملين بمواصلات برئاسة رئيس مجلس إدارة النقابة ناصر فلاح العازمي، إذ قدم التهنئة للوزير معرفي على ثقة القيادة السياسية وتوليه المنصب الوزاري. وأعلن رئيس النقابة ناصر العازمي أن الوزير معرفي وعد بإنجاز مطالب النقابة التي تصب في صالح الموظفين بأسرع وقت ممكن. وتمت العازمي بتبني الوزير المقترح المقدم من النقابة بتشكيل

## «الحاسبة»: حققنا وفراً مباشراً للخزانة العامة للدولة بقيمة 65 مليون دينار

موضوعاً خلال الفترة المشار إليها تشكل نسبة 32 في المئة من إجمالي عدد الموضوعات الصادرة خلال الفترة المذكورة لعدم قيام الجهات بموافاة الديوان بالأوراق والمستندات للموضوعات المعروضة وما يتصل بها من وثائق وبيانات وإيضاحات. وأفادت أن أعمال الرقابة المسبقة على بعض الموضوعات الصادرة خلال الفترة المذكورة أسفرت عن تحقيق وفر مباشر للخزانة العامة للدولة بقيمة تبلغ 65 مليون دينار "نحو 213 مليون دولار".

قال ديوان الحاسبة أمس انه تعامل مع 2175 موضوعاً عن طريق ابداء الرأي فيها في الفترة بين 1 أبريل و31 ديسمبر الماضي بقيمة 2,4 مليار دينار كويتي "نحو 7,9 مليار دولار أمريكي". وأوضح مدقق مساعد بإدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاجتماعية بالديوان أنغال القصصي في بيان صحفي أن "الحاسبة" وافق على 68 في المئة من إجمالي قيمة الموضوعات بقيمة 1,6 مليار دينار "نحو 5,2 مليار دولار" بواقع 1165 موضوعاً. وأشارت القصصي إلى رد أوراق 689

## رئاسة الأركان : غير صحيح ما يتداول حول شراء 4 طائرات أباتشي بـ 4 مليارات دولار

أهمية استقاء الأخبار من مصادرها الرسمية المتمثلة في مديرية التوجيه المعنوي

نفت رئاسة الأركان العامة للجيش ما يتم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي بشأن شراء 4 طائرات أباتشي بمبلغ قدره 4 مليارات دولار. وتؤكد على أهمية استقاء الأخبار من مصادرها الرسمية المتمثلة في مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة.



رئاسة الأركان العامة للجيش